

إعادة بناء الدولة/ سوريا أنموذجاً (2018 – 2011)

عارف احميدي حسين بني حمد *

ملخص

ركزت الدراسة على إبراز الإطار النظري لمفهوم إعادة بناء الدولة، وتطبيق ذلك على الحالة السورية . وقد عرضت الدراسة سيناريوهات ومستقبل الأزمة السورية، واقترحت الدراسة مجموعة من الآليات العملية التي من شأنها إعادة بناء الدولة السورية على أسس سليمة تصلح كنموذج للدول العربية التي تعاني من نفس المشكلة. وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج النظم وأثبتت فرضيتها المركزية بأن هناك علاقة ارتباطية بين أسباب انهيار الدولة وبين الاستراتيجيات التي تتخذ لإعادة بناء هذه الدولة. وخلصت الدراسة الى أنه على ضوء تعقيدات الأزمة السورية وتشابكها داخليا، وتحولها من أزمة داخلية سورية الى أزمة اقليمية ودولية، فإن السيناريو المرجح هو استمرار الأزمة (سيناريو اللاحل) على المدى القصير الى أن يتوصل الجانب الروسي والأمريكي الى تفاهم حول مستقبل سوريا. وبالنظر الى طبيعة المجتمع السوري ومكوناته الاثنية والدينية والطائفية، وتعمق الشرخ وعدم الثقة بين هذه المكونات نتيجة سياسات النظام السوري الطائفية، والحرب الأهلية جراء الأزمة، اقترحت الدراسة اعتماد النمط التوافقي (الديمقراطية التوافقية) لإعادة بناء سوريا، لتمثيل كل مكونات المجتمع السوري الاثنية والطائفية، وتشمل آليات دستورية جديدة، هيكلية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة، وتغيير منظومة القيم.

الكلمات الدالة: الدولة، بناء الدولة، إعادة بناء الدولة، الدولة السورية، الأزمة السورية.

المقدمة

ظهر مفهوم بناء الدولة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد استقلال العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وانهيار بعضها بشكل أدى إلى بروز أخطار تُهدد الأمن الدولي. وركز مفهوم بناء الدولة على إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. بينما ظهر مفهوم إعادة بناء الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، وزاد الاهتمام به بعد أحداث الربيع العربي في أواخر العام (2010)، ولا يوجد تعريف واحد لمفهوم إعادة بناء الدولة، لكن هناك تعريفاً شاملاً لهذا المفهوم يشير إلى أنه يعني إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما وتقويتها، بشكل يمكن هذه الأبنية من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية. (Bogdaney, 2005)

وتسعى هذه الدراسة إلى تأطير مفهوم إعادة بناء الدولة وتطبيق ذلك على الحالة السورية التي تعاني من أزمة مستمرة منذ عام 2011 ولغاية الآن .

أهمية الدراسة

برز الاهتمام العربي في إعادة بناء الدولة في أعقاب اندلاع ما يسمى بأحداث الربيع العربي عام 2010، نظراً لما عانته العديد من الدول العربية من عدم استقرار داخلي وأبرزها سوريا التي لا زالت الأحداث مستمرة فيها، التي تحتاج الى إعادة بناء على أسس علمية سليمة، وتبرز أهمية الدراسة كذلك في مجال إثراء المكتبة العربية، والتأسيس لدراساتٍ مستقبليةٍ حول موضوع إعادة بناء الدولة.

* عمان، الجبيلة، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/8/15، وتاريخ قبوله 2018/11/5.

مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة الدراسة التي تركّز على دراسة إمكانية إعادة بناء الدولة السورية التي لازالت الأزمة مستمرة فيها منذ عام 2011 ولغاية الآن (2018) بسبب تعقيدات الصراع الإقليمي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة تحقيق :

1. التأطير النظري لمفهوم بناء وإعادة بناء الدولة التي تعاني من أزمات .
2. اقتراح مجموعة من الآليات العمليّة التي من شأنها إعادة بناء الدولة السورية على أسس سليمة تصلح كأنموذج للدول العربية التي تعاني من نفس المشكلة.

فرضيات وأسئلة الدراسة

هناك علاقة ارتباطية بين أسباب انهيار الدولة وبين الاستراتيجيات التي تتخذ لإعادة بناء الدولة ، وفي ظل هذه الفرضية فإن الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الإطار النظري لمفهوم بناء وإعادة بناء الدولة ؟
- ما السيناريوهات المستقبلية لحل الأزمة السورية؟
- ما أبرز الآليات المقترحة لإعادة بناء الدولة السورية؟

منهجية الدراسة

تستدعي طبيعة الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعرف بأنه دراسة الواقع السياسي والأحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والإلمام بكل ما يؤثر بالظواهر المدروسة (المشاقبة، 2015)، وتبرّر الدارسة توظيفها لهذا المنهج لدراسة مفهوم إعادة وتطبيق ذلك على الدولة السورية كأنموذجٍ لدولة عربية تعاني من أزمة وتحتاج الى إعادة بناء . وكذلك الاستعانة بمنهج النظم لدراسة نظريات بناء الدولة .

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بسوريا، وهي جمهورية مركزية مؤلفة من (14) محافظة، وعاصمتها مدينة دمشق، وتقع ضمن منطقة الشرق الأوسط في غرب آسيا، ويحدها من الشمال تركيا، ومن الشرق العراق، ومن الجنوب الأردن، ومن الغرب فلسطين ولبنان والبحر الأبيض المتوسط بمساحة (185180) كم مربع(مركز المعلومات القومي، 2000)
- الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الأعوام (2011-2018) .

مصطلحات الدراسة

إعادة بناء الدولة: ظهر مفهوم بناء الدولة بعد استقلال العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكان يركز على تقوية مؤسسات الدولة القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي(فوكوياما، 2007)، ثم تطور هذا المفهوم في أعقاب ثورات الربيع العربي ليركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى التركيز على قضايا أخرى (صغور، 2008)، وظهر مفهوم إعادة بناء الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينات القرن العشرين، وهو يعني إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة حتى تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة، استناداً إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، ويكون الهدف من إعادة هيكلة بُنى ومؤسسات الدولة هو توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية،(Bogdanely, 2005)

ثورات الربيع العربي: هي عبارة عن موجات شعبية عارمة من الحركات، والاحتجاجات، أدت إلى ثورات ضد الأنظمة السياسية المستبدة في العديد من الدول العربية، التي بدأت اواخر عام (2010)، في عدد من الدول العربية وأبرزها تونس وسوريا . (المشاقبة، 2015)

الأزمة السورية: يطلق مصطلح الأزمة السورية على الأحداث التي قامت نتيجةً لحركة احتجاجية واسعة النطاق اندلعت في مدينة درعا بتاريخ (13 آذار 2011)، التي كانت أبرز مطالبها في البداية اجراء اصلاحات سياسية ومكافحة الفساد، ثم تطورت الى حرب أهلية بعد التدخلات الاقليمية والدولية، وانتشار الإرهاب في سوريا (المرزوق، 2011)، ولا تزال هذه الأزمة مستمرة لغاية الان (2018).

الدراسات السابقة

1. دراسة فرانسيس فوكوياما (2007) (فوكوياما، 2007)، بعنوان بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين
تطرقت الدراسة إلى ظهور عدد كبير من الدول الضعيفة والفاشلة بعد انتهاء الحرب الباردة وأواخر الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهرت تلك الدول في جنوب أوروبا مروراً بالبلقان والقوقاس والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا. وتناولت الدراسة ما تشكّله هذه الدول من تهديد فعلي للأمن والسلم الدوليين، مما يتطلب التدخل لإعادة بناء هذه الدول وتقويتها، إما مباشرة من خلال التدخل العسكري، أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات إعادة بناء هذه الدول بمساعدة المنظمات الدولية ووكالات الغوث والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية. ورفضت الدراسة تحجيم أو تقليص دور الدولة، لكنها طالبت أن تكون الدولة أصغر مدى وأقوى قدرة مؤسساتية وإدارية للقيام بوظائفها، وقد عرّفت الدراسة مفهوم بناء الدولة بنقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي.
2. دراسة خالد مرعب (2010) (مرعب، 2010)، بعنوان مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي
تطرقت الدراسة إلى مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان، والمشاكل الحساسة التي تتعلق بالطائفية السياسية والفساد الإداري والاستئثار بمقدرات البلاد الاقتصادية من قبل فئة معينة. وقدمت الدراسة حلولاً لمشكلة لبنان تمثلت بالتركيز على أهمية التنمية، وتعزيز دور المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة في لبنان، ووضع لبنان على طريق الاستقرار السياسي والتنمية والإصلاح. وتناولت الدراسة المشكلات السياسية والإدارية والاقتصادية والخدمات التي يعاني منها العالم العربي، حيث أن الفروقات شاسعة ما بين المشرق العربي ومصر من جهة وما بين المغرب العربي من جهة أخرى. ثم انتقلت الدراسة إلى دول الخليج والمغرب العربي مع التركيز على الحالة القطرية، وتناولت الدراسة بعد ذلك قضية الوحدة العربية ومقوماتها وإشكالياتها، ودور النفط في التطور الاقتصادي العربي، واستراتيجية التنمية الغذائية العربية، ودور الثقافة والتربية والتعليم في تعزيز كل ذلك.
3. دراسة روبرت روتبرج وسيث كابلان، (2014) (روتبرج؛ وكابلان، 2014)، بعنوان كيف تحوّلت سوريا من دولة مارقة إلى دولة فاشلة
استعرضت الدراسة عدداً من المفاهيم والنظريات حول ماهية الدولة المارقة والفاشلة. وقدمت الدراسة سوريا كأنموذج لبئية الحكم القائمة على القمع والاستبداد وتهديد الدول المجاورة عبر رعايتها وتسليحها لتنظيمات وجماعات إرهابية تعمل بتوجهاتها الخاصة. وقد خلصت الدراسة إلى أن حكم الاستبداد الطويل قاد سوريا إلى أن تكون دولة فاشلة عبر انهيار مؤسساتها الرسمية، وتحطيم نسيجها الاجتماعي وتفككه باتجاه عصابات قبلية وطائفية وثنية، وتعميق ذلك عبر تغيير البنى الاجتماعية، واحتكار الطائفة العلوية للمناصب المهمة الأمنية والعسكرية، التي بدأت باستنزاف ثروات البلد في وقت مبكر، وهذا ما قاد إلى خلل اجتماعي خطير، وهو ما سبّب في اندلاع الأزمة السورية.
4. دراسة أسعد عبد الرضا (2015) (عبد الرضا، 2015)، بعنوان الدولة الفاشلة: دراسة لحال الدول العربية الحديثة
تناولت الدراسة عدة محاور، منها مفهوم الدولة الحديثة، ومفهوم الدولة الفاشلة، وعوامل نشوء الدولة العربية الحديثة وخصائصها وأشكالها، ومظاهر أزمة الدولة العربية الحديثة. وقد تطرقت الدراسة إلى ثلاثة نماذج من الدول العربية، وهي الإمارات كدولة تقترب من النجاح، وموريتانيا كدولة شبه فاشلة، والصومال كدولة فاشلة.
5. دراسة محمد فرحات (2015) (فرحات، 2015)، بعنوان الاحتلال وإعادة البناء: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق
تطرقت الدراسة إلى ظاهرة بناء الدولة تحت الاحتلال، وما ارتبط بها من قضايا أخرى كفرض الديمقراطية من الخارج، لتطرح نفسها بقوة بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان عام (2001)، والعراق عام (2003)، وفي ضوء غياب أطر نظرية متكاملة لتفسير مشروعات إعادة بناء الدولة تحت الاحتلال، وضعت الدراسة إطاراً عاماً يمكن الاستناد إليه لفهم أسباب نجاح أو فشل الاحتلال في إعادة بناء الدولة. وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على أن عملية إعادة بناء الدولة تحت الاحتلال هي عملية معقدة، وتخضع لعدد من المتغيرات، بما يحض الافتراضات التي قام عليها المشروع الأمريكي في أفغانستان والعراق، التي تمثلت في إمكانية نقل الديمقراطية من مجتمع لآخر، وقد استندت هذه الافتراضات إلى الخبرتين اليابانية والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها لم تصلح للتطبيق على الحالتين الأفغانية والعراقية، حيث أن ما حدث في هاتين الحالتين لم يؤد إلى معالجة فشل الدولتين، أو نشر الديمقراطية، أو القضاء على الإرهاب.

الدراسات الأجنبية:

وأياً مجموعة من الدراسات باللغة الإنجليزية التي تناولت موضوع بناء وإعادة بناء الدولة:

1. دراسة (Rashid (2010) (Jamal Rashid (2010) بعنوان **The Case of Somalia: Identifying Causes****of State failure**

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الحروب تصنع الدول، ولكن تبين عدم صحة الفرضية عند إجراء تطبيقات على عدد من الدول العربية، هي العراق، والأردن، والإمارات، حيث أن الحروب في منطقة الشرق الأوسط -على العكس من أوروبا- لم تؤدي إلى إقامة دول بل إلى تدميرها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها أن أداء الوظائف الأساسية للدولة يرتبط بقوتها المستمدة من الحصول على الموارد المحلية مثل فرض الضرائب، وأن دول الشرق الأوسط تختلف فيما يتعلق بمدى اعتمادها على الموارد المالية المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تنوع بُيئاتها الأساسية، فالدول الريعية تحصل على إمكاناتها بشكل رئيسي من خلال تصديرها للموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز بدلاً من التفاوض مع الأفراد الخاضعين لها على أساليب الحكم، وأن عرض الرؤى ووجهات النظر حول إقامة السلام عقب الصراعات وانهيار الدول والترويج للديمقراطية يعتمد على الارتباط بين الإيرادات وأساليب الحكم، وإبراز مخاطر تمويل الحروب عن طريق بيع الموارد الطبيعية، واستخدام الأسلحة المستوردة في الحروب، وقبول تسويات السلام التي ترعاها وتضمنها القوى الأجنبية.

دراسة (Tashjian، Yeghia Tashjian (2012) ، (2010) بعنوان **The Syrian Crises: From Local Uprising****to Regional Struggle**

تناولت الدراسة مسببات الأزمة السورية وعوامل تحوّلها من أزمة داخلية إلى حرب بالوكالة. وقد حدّدت الدراسة العوامل الداخلية التي تسببت بالأزمة السورية بالبطالة، وصراع الطبقات، والفروق بين مستويات التنمية بين كل من الريف والمدينة. كما تناولت الدراسة نظرية المؤامرة أو نظرية (اليد الخفية) التي يطرحها أنصار النظام السوري، التي تلقي باللوم على القوى الأجنبية كمسبب رئيسي للأزمة السورية. وتتبع الدراسة كيفية تحوّل الأزمة السورية إلى صراع سني - شيعي على المستوى الداخلي، وتركيز - إيراني على المستوى الإقليمي، وروسي - أمريكي على المستوى الدولي. وقد خرجت الدراسة بتساؤلات طرحتها ولم تجب عنها؛ نظراً لغموض الموقف في سوريا، ومن هذه التساؤلات: لمصلحة من إطالة أمد الأزمة السورية؟، وكيف سيتم احتواء التطرف؟، وإذا لم يكن هناك حل سياسي للأزمة السورية، فهل سينتهي الحل العسكري؟

2. دراسة (Khalaf (2015) ، (2015) بعنوان **Governance without Government in Syria:****Civil Society and State Building during Conflict**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم ديناميات الحوكمة أثناء النزاع في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا. وقد أولت الدراسة اهتماماً خاصاً بالمجتمع المدني وعمليات بناء الدولة. كما غطت الدراسة الجوانب التاريخية فيما يخص سوريا من أجل فهم جذور الصراع والأزمة القائمة فيها. وقد ركزت الدراسة على تحليل شامل لواقع ثلاثة مدن في سوريا، وهي الرقة، ودير الزور، وحلب. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة غير المتوازنة هيكلية خلال العقود الماضية من نشأة الدولة السورية قد أدت إلى اندلاع أكبر أزمة في تاريخها الحديث ابتداءً من العام (2011)، وتحوّلها لساحة تستقطب كافة أنواع الحكم المدني وغير المدني مثل جماعات المجتمع المدني، والمجالس المحلية، والمحاكم الشرعية، والجماعات المتطرفة، وأمراء الحرب، والجماعات المسلحة، والتحالف الوطني للثورة السورية، وقوات المعارضة، والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى تعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين فيها، وأن استمرار هشاشة مجموعات الحكم تلك يمهد الطريق أمام الجماعات المتطرفة لملء الفراغ السياسي. وقد أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ خطوات لإعادة بناء سوريا تتضمن التفكير في دمج الدولة والسوق والمدنية والمجتمع معاً؛ وإرساء السلام وقواعد العدالة، وتحقيق الأمن والاستقرار.

3. دراسة (Rotberg، Robert Rotberg (2016) ، (2016) بعنوان **Failed States in A world Of Terror**

وصفت الدراسة الدول الفاشلة بأنها الدول غير القادرة على أن تحافظ على وجودها كعضو فاعل في النظام الدولي، وتقعد شرعيتها ويقبل ولاء شعبها نتيجة الممارسات التي تنتهجها مثل السيطرة على القوة العسكرية، وتضييق الخناق على القضاء، وعدم توفير الخدمات الأساسية للشعب، وبالتالي عدم الاستقرار الداخلي، وانخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الفقر والمرض والهجرة. وقد بينت الدراسة أن بعض هذه الدول اعترفت بفشلها، وسمحت للتدخل الخارجي بهدف مساعدتها في إعادة بناء الدولة.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ما يميز هذه الدراسة أنها تؤسس لدراساتٍ مستقبليةٍ من خلال ما سوف تقدّمه من نتائج وتوصيات قد تستثير اهتمامات الباحثين للاستفادة منها والبناء عليها، علماً بأن الأزمة السورية لا تزال مستمرة لغاية الآن (2018)، بالإضافة إلى وضع آليات ومقترحات لإعادة بناء الدولة السورية لتكون أنموذجاً للدول العربية التي تعاني من نفس الظروف.

الإطار النظري العام

مفهوم بناء الدولة (Building-State)

ظهر مفهوم بناء الدولة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد استقلال العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وانهار بعضها بشكلٍ أدى إلى بروز أخطار تُهدّد الأمن الدولي، (صغور، 2008) ركز مفهوم بناء الدولة على إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، ومع بدء موجات الربيع العربي أصبح المفهوم في المنطقة العربية يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم الدوليين، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي.

لا يوجد تعريف محدد لبناء الدولة، وقد برزت عدة تعريفات له؛ نظراً لتداخل مرتكزات عملية البناء من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه تلك العملية من جهةٍ أخرى، وفيما يلي أبرز هذه التعريفات:

عرّف (فرانيسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنه تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها (فوكوياما، 2007)، وهذا يعني أن عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية هي عملية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطويرية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي (شنا، 2010). وقد عرّف (تشارلز تيلي) عملية بناء الدولة بأنها عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة (Tilly, 1985). بينما عرّفها التقرير الأوروبي حول التنمية لعام (2009) بأنها تلك العملية التي تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، مثل الأمن، والعدالة، وسيادة القانون، والتعليم والصحة التي تلبى جميعها تطلعات المواطنين (التقرير الأوروبي حول التنمية لعام، 2009). أما معهد التنمية لما وراء البحار فقد عرفها بأنها عملية تتجه إلى الإجراءات التي تتناولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وقد بيّن المعهد أن مصطلح عملية بناء الدولة يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهةٍ، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهةٍ أخرى (Development Institute Overseas, 2009).

وبحسب المنظور التاريخي الإمبريقي فإن عملية بناء الدولة ما هي إلا نتاجٌ للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة، مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي، وبذلك تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، ويتطلب ذلك وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك. (الخرزجي، 2004)

وقد ظهرت فلسفتان لدراسة بناء الدولة- الأمة، وهما (فوكوياما، 2007)

1. الفلسفة الأوروبية التي ترى بأن بناء الدولة عملية اجتماعية- سياسية تحتاج إلى وقتٍ طويل، وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادياً.

2. الفلسفة الأمريكية التي ترى بأن بناء الدولة عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يقوم بعملية بناء الدولة بالاعتماد على سلطته وقوته، وقد أثار ذلك جدلاً حول أيهما أسبق في الوجود الأمة أم الدولة؟، ومن الذي أوجد الآخر؟.

ويرى عدد من الخبراء بأن عملية تكوين الدولة أو إنشائها هو الأساس وتعدّ مرحلةً من مراحل بناء الدولة، من خلال إنشاء جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري، وتتسم هذه المرحلة بوجود سيطرة مركزية من السلطة السياسية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لبناء الدولة. (القصبي، 2006)

كان إنشاء الدولة في أوروبا حصيلةً للصراع بين السلطين الدينية (مشروع الدولة الدينية) والسياسية (مشروع الدولة المدنية)، حيث انتصر مفهوم الدولة المدنية على السلطين الدينية والإقطاع. (مجيد، 2010)

وهناك اختلاف بين مفاهيم تكوين الدولة، وبناء الدولة، وبناء الأمة، وسيتم توضيح ذلك كما يأتي:

(Newton & Van Deth, 2005)

- تكوين الدولة: يعني إيجاد وإقامة مؤسسات الدولة خاصة الجيش والجهاز البيروقراطي، ونظام الحكم.
- بناء الدولة: قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع، وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق هوية وطنية جامعة.
- بناء الأمة: صهر السكان وتوحيدهم ليصبحوا شعباً واحداً، والانخراط في مؤسسات الدولة، والشعور بالانتماء المشترك بدلاً من الهويات الفرعية.

أولاً- نظريات بناء الدولة

1. النظرية الدستورية التقليدية:

برزت النظرية الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات حينما بدأ التركيز على البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث سادت خلال هذه المرحلة النزعة المعيارية (Normative)، والنظرية الفلسفية القائمة على النمطية (الشكلية)، والتاريخية. (النجار، 2010)

2. نظرية التحليل النظمي النسقي:

ظهرت هذه النظرية كتنقيح للنظرية الدستورية، وركزت على اعتبار بناء الدولة كعملية سياسية تقوم على أساس بناء الشرعية، والاستقرار والقدرة والتكامل، ومن أبرز رواد هذه النظرية: (عساف، 1987)

- ديفيد إيستون (David Easton)، الذي ركز على أن عملية بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية، لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية. (عارف، 2002)

- جابرئيل أوموند ((Gabriel Almond)، الذي ركز على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فربط بين استقرار النظام وتكثفه واتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية الأنجلو- ساكسونية. وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة. (الموند؛ و باويل، 1997)

- كارل دويتش (Deutsch Karl)، الذي رأى بأن عملية بناء الدولة ما هي إلا عملية اتصالية (Communication Process) مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات، ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس، والدولة هي قرار ونظام ضبط يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة. (عارف، 2002)

3. المدرسة التحديثية:

رأى (والتر روستو Rustow) أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية، وأن أهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية، فالتحديث السياسي يتضمن التغييرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات (الأقداحي، 2009). وقد حدّد (صاموئيل هنتجتون Samuel Huntington) ثلاثة مقومات للحدثة السياسية تمثلت في ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية، وهي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة، التي ترتبط ببناء سلطة سياسية قوية واحدة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية، وتطوير الأبنية السياسية، والفصل بين الوظائف السياسية، وتوزيع الموارد، وبناء المؤسسات، وتوسيع المشاركة السياسية (وهبان، 2010) وبذلك ركزت المدرسة التحديثية على المتغيرين الاجتماعي والاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيح المتمثلة في بناء الثقافة السياسية، والتأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، والعقلانية، والتخصص الوظيفي.

4. نظرية المؤسساتية الجديدة:

برزت المؤسساتية الجديدة بمدارسها الفكرية الثلاث؛ المؤسساتية التاريخية، والمؤسساتية الاجتماعية، ومؤسساتية الخيار العقلاني كردّ فعل على المدارس السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية. (Immergut, 1998)

وبعد ذلك ظهرت المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي تركز على إنشاء المؤسسات وبناء قدراتها. كما ظهر اتجاه يدعو إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات. (Hameiri, 2010)

ثانياً- خصائص عملية بناء الدولة

على ضوء التعريفات السابقة فإنّ عملية بناء الدولة تتميز بالخصائص الآتية (بومدين، 2011):

1. العملية (process)؛ بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف

1. الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
 2. الديناميكية (Dynamic)؛ أي أنها تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
 3. النسبية (Relative)؛ تكتسب مضامين متباينة لاختلاف البيئات الثقافية والحضارية والقيم السائدة.
 4. الحياد (Neutrality)؛ إن عملية بناء الدولة لا تكون عملية حتمية سواءً من حيث حدوثها أم سرعتها أم نتائجها، بل إن ما يُحدّد ذلك هو الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.
 5. العالمية (Universality)؛ تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة.
- ثالثاً- مراحل بناء الدولة

برز اختلاف بين الأوروبيين والأمريكيين حول مفهوم بناء الدولة وبناء الأمة، إذ يستخدم الأوروبيون مصطلح بناء الدولة (State Building)، حيث أسس الأوروبيون الدولة أولاً ثم حاولوا إيجاد أمة من الشعوب التي يحاولون حكمها، بينما استخدم الأمريكيون مفهوم (بناء الأمة) (Nation Building) انطلاقاً من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال حين نشأ وعيٌ جمعيٌّ بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تنظم سير المجتمع الجديد. (فوكوياما، 2007)

ووفقاً للرؤية الأمريكية فإن عملية بناء الدولة- الأمة، هي عملية سياسية تقوم على أساس تأسيس نظام سياسي يقوم ببناء الدولة - الأمة بالاعتماد على سلطته وقوته، بينما الرؤية الأوروبية على أساس أن عملية بناء الدولة- الأمة عملية اجتماعية- سياسية تستغرق وقتاً طويلاً وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادياً. (محمد، 2014)، وبذلك فإن الرؤية الأوروبية لبناء الدولة- الأمة تقتضي تماثلاً بين الدولة والمجتمع من أجل إنجاز الهوية الوطنية، واستيعاب أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم الرئيسية والعرقية واللغوية في مؤسسات الدولة ضمن هوية وطنية جامعة، ومأسسة السلطة بكل أركانها وهيئاتها، وعليه فإن عملية بناء الدولة- الأمة هي عملية تراكمية يتداخل فيها المادي والمعنوي والسياسي والقانوني والمحلي والدولي، ويتولى النظام السياسي مهمة إنجاز هذه العملية، ولكي يحقق النظام السياسي هذه المهمة يجب أن يحظى بالشرعية السياسية من المجتمع، من خلال مأسسة السلطة بكل تفرعاتها. (محمد، 2014) وقد تم تحديد أربع مراحل لبناء الدولة بشكلٍ متسلسل، وهي:

المرحلة الأولى- تكوين الدولة

بدأت هذه المرحلة بتأسيس الدولة القومية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا (1648)، وقادت عملية تكوين الدولة النخب السياسية، حيث قامت بتوحيد الأقاليم بوسائل عسكرية واقتصادية، وتم إنشاء جهاز بيروقراطي حكومي وجهاز عسكري، كما تم بناء هوية وطنية وأصبح الولاء للدولة بدلاً من الولاء للكنيسة والإقطاع. (شنا، 2010)

المرحلة الثانية- بناء الأمة

هناك أكثر من نظرية لبناء الأمة، وذلك على النحو الآتي: (Newton & Van Deth, 2005)

- النظرية الماركسية، التي تحدد خمس سمات للدولة، هي التاريخ المشترك، واللغة المشتركة، والأرض الإقليمية المشتركة، والحياة الاقتصادية المشتركة، والثقافة المشتركة.

- المدرسة الألمانية التي ترى بأن الأمة تقوم على أساس وحدة الأصل البيولوجي (صلة الدم والقرابة).

- المدرسة الفرنسية، يقوم مفهوم الأمة وفقاً لهذه المدرسة على أساس إرادة الشعب في العيش المشترك في إطار دولة، و ترفض هذه المدرسة تعريف الأمة من خلال امتلاكها لغة مشتركة أو عرقاً معيناً أو أرضاً مميزة (هنتغتون، 2005)، وترى الدراسة بأن هذه المدرسة تصلح لبناء الأمة لدى شعب يتميز بالتنوع والتعدد العرقي والقومي والديني والمذهبي كسوريا.

المرحلة الثالثة- المشاركة السياسية

بدأت في القرن التاسع عشر الميلادي مع بروز الديمقراطية في أوروبا، وتمت المشاركة السياسية للمواطنين من خلال حق المشاركة في التصويت، والترشح للانتخاب، وتشكيل الأحزاب السياسية، والتداول السلمي للسلطة. (برو، 1998)

المرحلة الرابعة- إعادة التوزيع

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية، وتركزت حول إعادة توزيع الثروة، وإحداث نوع من المساواة والتوازن الاجتماعي والضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، ودعم المسنين والفقراء والعاطلين عن العمل (Newton & Van Deth, 2005)

مفهوم إعادة بناء الدولة (Rebuilding-State)

ظهر مفهوم إعادة بناء الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، وزاد الاهتمام به بعد أحداث الربيع العربي

في أواخر العام (2010)، ولا يوجد تعريف واحد لمفهوم إعادة بناء الدولة، لكن هناك تعريف شامل لهذا المفهوم يشير إلى أنه يعني إدخال تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية. (Bogdaney, 2005)

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين إحداث تغيير جوهري في بنية الدولة في الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية لمعالجة ما تعتقده الولايات المتحدة بأنه عوامل فشل في بنية تلك الدول خاصة فيما يتعلق بقدرة هذه الدول على الاستيعاب السياسي والاجتماعي الاقتصادي لجميع مكوناتها، وقد بدأت هذه الجهود عام (1988) في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) من خلال إصدار قانون تحرير العراق الذي نص صراحة على العمل من أجل إحداث تغيير سياسي في العراق، وبدأت فعلاً هذه الجهود الأمريكية في أعقاب هجمات (11 أيلول 2001) بالتدخل العسكري في أفغانستان عام (2001)، والعراق عام (2003) بدعوى محاربة الإرهاب من خلال القضاء على الدولة الفاشلة، والعمل على إعادة بنائها من جديد. (عوني، 2017)

وقد شهد العالم ثلاث موجات من محاولات إعادة بناء الدولة، وهي (رشدي، 2017)

● الموجة الأولى، التي تمثلت بإعادة بناء الدول التي هُزمت في الحرب العالمية الثانية مثل اليابان وألمانيا، وكانت مشاريع ناجحة.

● الموجة الثانية، التي تمثلت بإعادة بناء الدول في شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وكانت مشروعات ناجحة نسبياً ومتباينة.

● الموجة الثالثة، وتمثلت بإعادة بناء الدول في الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان بعد أحداث (11 أيلول 2001) من قبل الولايات المتحدة، وكذلك في أعقاب أحداث الربيع العربي (2011)، وهي مشروعات فاشلة لم تحقق أهدافها لغاية الآن (2017).
لم تنجح الجهود الأمريكية في إحداث تغيير في هيكل وبنية الدولة في الشرق الأوسط سواءً من خلال مبادرات الإصلاح السياسي أو التدخل العسكري، بل إن هذه الجهود أسهمت في مزيد من إضعاف الدولة وإدامة فشلها، واحتمال انتقال هذه الدولة إلى مرحلة الانهيار، مما يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

ويعود سبب فشل هذه الجهود إلى أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة من ذلك ليس مساعدة هذه الدول على معالجة عوامل الفشل فيها، وإنما إعادة هندسة وضعها الإقليمي بما يتناسب مع المصالح الأمريكية المتقدمة في قيام النظام الدولي، وأن تلك الجهود لإعادة بناء هذه الدول لم تراخ خصوصية كل دولة، ولم تتبع مشاريع الإصلاح من داخل دول الشرق الأوسط (عوني، 2017)، أضف إلى ذلك حداثة نشأة الدولة في الشرق الأوسط، وعدم قدرتها على الانتقال إلى دولة قومية، وهيمنة نسق الإقصاء والتهميش في بنائها على حساب استيعاب الجزء الأكبر من سكانها، ووفرة الموارد في بعض دول الشرق الأوسط وطبيعة اقتصادها الريعي، والتدخلات الخارجية، كل ذلك أسهم في تكريس نسق الإقصاء في بناء الدولة في الشرق الأوسط. (عوني، 2017)

سادساً- مراحل إعادة بناء الدولة

تمر عملية بناء الدولة بعدة مراحل، هي:

● مرحلة إنهاء الصراع رسمياً، وتحقيق المصالحة الوطنية، ويتم ذلك من خلال توقيع اتفاق بين أطراف النزاع (رشدي، 2017).

● مرحلة تنفيذ الاتفاق وإزالة آثار النزاع، مثل تسليم السلاح، وإعادة المناطق التي تمت السيطرة عليها من بعض الأطراف، وعودة اللاجئين والنازحين، وإزالة الألغام، ومحاسبة مرتكبي الجرائم (رشدي، 2017)..

● مرحلة التسوية السياسية، ويتم فيها الاتفاق على وضع دستور يتضمن الاتفاق على شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي (رشدي، 2017).

● مرحلة بناء المؤسسات لتكون قادرة على حفظ وإرساء الأمن (Bar-Tel, 2000).

● مرحلة إعادة هيكلة العلاقات المدنية- العسكرية، وتتضمن جمع السلاح من المواطنين، وحل الميليشيات المسلحة، ودمجها في المؤسسة العسكرية. (Montville, 1993).

● مرحلة نشر ثقافة السلام وقيمه المتمثلة بالحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتعايش، ونبذ ثقافة العنف والصراع (Mesquita, & Downs, 2006).

سابعاً- أنماط إعادة بناء الدولة

تنقسم القوى الداخلية في الدولة الى نخب مركزية وأخرى محلية، كل طرف يسعى الى تحقيق أهدافه حسب موقعه من عملية إعادة البناء، وهناك أربعة أنماط محتملة للتفاعلات بين قوى البناء والنخبتين المركزية والمحلية للوصول الى إعادة بناء الدولة، وهي (Barnett& Zarcher,2008) :

1. النمط التعاوني (Cooperative State-building)، ويتحقق هذا النمط عندما تقبل النخب الداخلية المركزية والمحلية التسوية السياسية ومشروع إعادة البناء، والاتفاق على دستور جديد يحدد شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي، كما يتحقق هذا النمط عندما تتوصل زعامات المجموعات المتنازعة الى قناة بعدم قدرة أي منها على حسم الصراع لصالحها، وأنه لا بد من تقديم تنازلات والانخراط في عملية مصالحة حقيقية والتعاون فيما بينها لإعادة بناء الدولة بما يحقق مصالح الجميع، ويتطلب نجاح هذا النمط وجود دعم إقليمي ودولي، وفي حال نجاح ذلك سيتم الحفاظ على كيان الدولة وانقاضها من الفشل .

2. النمط التوافقي (Compromised State-building)، الذي يتحقق بوصول الأطراف الداخلية المتنازعة والقوى الدولية الى نقاط توافق بخصوص القضايا الخلافية والوصول الى تصور معدل يوازن بين مصالح كافة الأطراف ويحول دون هيمنة مكون على آخر، وهو ما يعني الديمقراطية التوافقية التي تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما ما تقرره الانتخابات ونسب الاصوات التي تحصل عليها القوى والحزاب السياسية، واعتمادها على التوافقات التي يتم من خلالها تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب في مؤسسات النظام السياسي (العنبر، 2014)، ويُعتبر كلٌّ من (أرنست ليهارت)، و(غيرهارد لمبروخ) من رواد النمط التوافقي في إعادة بناء الدولة، حيث أوضحا أن الديمقراطية التوافقية تقوم على أساس إدارة النزاعات من خلال التعاون بين مختلف المكونات العرقية والدينية والطائفية في المجتمعات المتعددة بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، وبذلك فإن الديمقراطية التوافقية تحاول ان تتجاوز إشكاليات سيطرة الاغلبية في النظام الديمقراطي التي غالباً ما تكون أغلبية عرقية او دينية او طائفية في المجتمعات التعددية. (ليهارت، 2006)

ومن هنا يحدد (أرنست ليهارت) عناصر الديمقراطية التوافقية بالآتي (العنبر، 2014)

- حكومة ائتلاف أو تحالف تشمل حزب الاغلبية وغيره.
- مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والادارات.
- حق الفيتو المتبادل للأكثرية والأقلية على حد سواء لمنع احتكار السلطة.
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

ومن أنصار الديمقراطية التوافقية أيضاً كمال المنوفي الذي رأى بأنها يمكن أن تتحقق لأن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمعات المتعددة تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، ومن شأن السلوك الجماعي النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.(المنوفي، 1985)

3. النمط الاستيلائي (Captured state-building)، ويتحقق عندما يتمكن أحد الطرفين الداخلي أو الخارجي من السيطرة على عملية إعادة البناء بما يخدم مصالحه، وهو ما يسمى بهيمنة نسق الإقصاء في إعادة بناء الدولة على حساب استيعاب الجزء الأكبر من السكان، ومثال ذلك محاولة إعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) بهيمنة المكون الشيعي وتمهيش واقصاء المكون السني وبدعم أمريكي لتحقيق المصالح الأمريكية دون مراعاة مصالح مكونات الشعب العراقي.

4. النمط الصراعوي (Conflictive state-building)، وهو يعني وجود شرخ عميق وعدم ثقة بين مكونات المجتمع، مدعوماً من قوى إقليمية ودولية متنافسة، مما يؤدي الى فشل الأطراف المتصارعة والقوى الخارجية في التوصل الى حل وسط لإعادة بناء هذه الدولة، وبالتالي فشل إعادة بناء الدولة واستمرار الصراع وتفاقم الأوضاع داخل الدولة ويزيد من درجة فشلها وربما تتطور إلى مرحلة انهيار الدولة .

وترى الدراسة بأن النمطين التعاوني والتوافقي هما الأفضل لتحقيق عملية إعادة بناء دولة بصورة ناجحة.

ثامناً- محددات نجاح عملية إعادة بناء الدولة

تبرز عدد من المحددات لنجاح عملية إعادة بناء الدولة، منها محددات ذاتية داخلية، ومحددات أخرى لها علاقة بالبيئتين الإقليمية والدولية، ويجب مراعاة توفر عوامل نجاح عملية إعادة بناء الدولة، التي من أبرزها(فرحات، 2013):

1. توفر الإرادة الحقيقية للدول التي ستتدخل في عملية إعادة البناء للدولة المستهدفة، ومدى مشروعية هذا التدخل من الناحية القانونية، وقبول هذا التدخل في الدولة المستهدفة، مع الإشارة إلى أن التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق بهدف إعادة بناءها

- يُعتبر احتلالاً يخدم المصالح الأمريكية، وليس مساعدة لإعادة بناء تلك الدولتين.
2. التدخل الجيد لمراحل إعادة البناء، ووضع جدول زمني لهذه العملية يحدد موعد بدء العملية وموعد انتهائها.
 3. مراعاة ظروف الدولة المستهدفة الثقافية والاجتماعية عند عملية إعادة البناء من حيث اختيار النظام السياسي الأنسب لهذه الدولة بما يتناسب مع توازن القوى الاجتماعية والأثنية.
 4. مدى ملاءمة البيئة الإقليمية والدولية، فقد تلعب التدخلات الإقليمية دوراً سلبياً في عملية إعادة بناء الدولة، ومثال ذلك التدخلات التركية والإيرانية في إعادة بناء العراق، كما أن طبيعة النظام ثنائي القطبية تلعب دوراً في عملية إعادة بناء الدولة، فخلال الثنائية القطبية نجحت عملية إعادة البناء في اليابان وألمانيا، بينما فشلت في الأحادية القطبية في أفغانستان والعراق.
- ومما سبق يتضح بأن عدداً من دول منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى إعادة بناء، خاصة في أعقاب اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي عام (2010)، التي لعبت دوراً رئيساً في تصنيف العديد من الدول العربية بدول فاشلة (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا)، وحتى تتجح مشاريع إعادة البناء في الدول العربية يجب أن يكون الهدف من ذلك تشكيل دول حقيقية قادرة على إدارة شؤونها الداخلية بكفاءة وليس دول تابعة وهشة تخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية، وهذا يتطلب مراعاة ما يلي:
1. أن لا تفرض مشاريع إعادة البناء من الخارج .
 2. أن تراعي مشاريع إعادة البناء الظروف الداخلية للدول العربية، وتركز على مفهوم بناء الأمة لإحداث قدر من الاندماج السياسي والثقافي والاجتماعي بين فئات المجتمع، حيث تعاني هذه الدول من أزمة هوية وطنية جامعة، ووجود صراعات أثنية ودينية ومذهبية وعرقية.
 3. أن تقوم إعادة البناء على أربع أسس: سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية (رشدي، 2017) .

الأزمة السورية

اندلع ما سمي بأحداث الربيع العربي منذ أواخر عام (2010) وبداية عام (2011)، التي بدأت على شكل موجة كبيرة من الاحتجاجات والحراك الشعبي، واتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة، وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية، والثورة، وانطلقت من تونس مروراً بليبيا ومصر وسوريا، وبدأت الأزمة السورية في مدينة درعا في (26/2/2011)، واختلقت التسميات التي أطلقت على الأزمة السورية، ففي البداية كان يطلق عليها الاحتجاجات السورية، وبعد ذلك تطورت الاحتجاجات إلى انتفاضة؛ لأن المظاهرات أخذت شكل الانتفاضة الشعبية العامة المتنقلة بين المدن والأرياف. وفيما بعد أطلق عليها ثورة، ثم حرب أهلية، وغيرها من التسميات (المركز العربي للابتهات ودراسة السياسات، 2011)، وترى الدراسة أن أفضل اسم يُطلق على أحداث سوريا هو الأزمة؛ لأنها أزمة نظام فشل في إدارة ملفات الدولة الداخلية والخارجية منذ عام (1970)، ولغاية قيام الربيع العربي (2011)، كما أنها أزمة نظراً لطبيعة الموقع الجيو-استراتيجي المميز لسوريا والأطماع الإقليمية والدولية فيها، وهي أزمة لأنها تحولت من قضية داخلية إلى أزمة إقليمية ودولية.

وقد أسهمت عدة عوامل مجتمعة في اندلاع الأزمة السورية عام (2011)، وجود نظام استبدادي أقام سلطة على أساس نظرية ابن خلدون (دولة القهر والغلبة) بسيطرة أقلية علوية على كل مفاصل الدولة، وتهميش الغالبية العظمى من السكان (الطائفة السنية)، ووجود سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، والقضاء على أية حركات معارضة، ووجود حزب واحد مهيم ومسيطر على كل مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وغياب الحريات وعدم المساواة في الحقوق بين المواطنين، وانتشار الفساد وغياب مفهوم المواطنة، وبروز الهويات الفرعية (الطائفية والعشائرية الدينية)، إضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية التي عمقت الأزمة وأطالت في عمرها. (تركمان، 2002)

ولا يمكن فصل أحداث الأزمة السورية عن المناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة العربية بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية، ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته، فقد كان هذا هو العامل الرئيسي والمباشر في نشوب أحداث الأزمة السورية، وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول أن دوافع الاحتجاجات في سوريا ومسبباتها تتشابه بنسبة مع ثورات الربيع العربي الأخرى، فقد طالب الشعب السوري بالحرية والكرامة والمواطنة وحقوق المواطن، ولكن الفارق الرئيسي هو خصوصية المجتمع السوري المركب دينياً وطائفيًا وإثنيًا، التي أعاققت تبلور هوية وطنية جامعة فصلت المجتمع عن النظام (بشارة، 2013)، كما يمكن الفارق الثاني في طبيعة الصراع الدولي والإقليمي على سوريا، وتحول الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية ودولية. (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011)

الجهود السلمية لحل الأزمة السورية

على صعيد الجهود الإقليمية والدولية التي نادت بضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وإنهاء أعمال العنف فقد تم إرسال لجان مراقبين دوليين وعربا إلى سوريا، وتم عقد عدة جولات من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة في جنيف برعاية الأمم المتحدة، ولكنها لم تحقق اي نجاحات بسبب عدم اتفاق الفاعلين في الأزمة السورية على الحل النهائي للأزمة السورية، فقد عقدت برعاية الامم المتحدة، في جنيف منذ عام 2012 عدد من المؤتمرات لإيجاد حل للأزمة السورية، بمشاركة المعارضة السورية والنظام السوري، وعدد من الدول الغربية والعربية، كان أبرزها مؤتمر (جنيف/1) بتاريخ (2012/6/30)، وأبرز النقاط التي تضمنها البيان الختامي لهذا المؤتمر (المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2015): إقامة هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة، على أن يجري ذلك وفق جدول زمني، ويتيح فرصاً متساوية للجميع بما فيها المرأة، فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك، ومشاركة جميع أطراف الشعب السوري في عملية حوار وطني، ومراجعة النظام الدستوري والقانوني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية . وقد فشلت تطبيق هذه الخطة، ولم يلتزم النظام السوري بنقاطها (أبو القاسم، 2017). كما فشل مؤتمر (جنيف/2) الذي عقد بتاريخ (2014/1/22) (عوني، 2017)، بسبب رفض النظام السوري مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، وأصرّ على مناقشة الإرهاب، بينما أصرّت المعارضة على مناقشة موضوع هيئة الحكم الانتقالي (المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2015)، كما فشل مؤتمر (جنيف/3) الذي عقد بتاريخ (2016/2/1) (المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016).

وصدر بيان (فيينا/1) عن المحادثات الوزارية متعددة الأطراف حول سوريا بتاريخ (2012/10/30)، تم خلاله التأكيد على ما جاء في بيان (جنيف /1) وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2118)، وكذلك التأكيد على تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب ذلك وضع دستور جديد وإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة، كما صدر بيان (فيينا /2) بتاريخ (14/11/2015) تم الدعوة لإطلاق عملية سياسية في غضون ستة أشهر، وإقامة حكم ذي مصداقية وشامل وغير طائفي ووضع جدول زمني لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور الجديد في غضون (18) شهرا بإشراف الامم المتحدة(الجزيرة، نت، 2015)، ولكن لم يتم تنفيذ أيًا من هذه المقترحات.

كما أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ (2012/12/18) القرار رقم (2254) الخاص بالعملية السياسية في سوريا، وانبثق القرار عن روح بياني (فيينا+1+2)، وتضمن القرار: (يحيى، 2016)

1. دعم وقف إطلاق النار في كافة المناطق السورية .
 2. دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ممثلي النظام والمعارضة السوريين للمشاركة في مفاوضات رسمية بشأن مسار الانتقال السياسي، على ان تبدأ تلك المفاوضات بداية شهر كانون الثاني 2016، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة .
 3. دعم تشكيل هيئة حكم ذات مصداقية وتشمل الجميع وغير طائفية .
 4. صياغة دستور جديد في غضون ستة أشهر .
 5. إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور الجديد في غضون (18) شهرا بإشراف الأمم المتحدة.
- ولم يتم تطبيق بنود هذا الاتفاق بسبب تعطيل روسيا تطبيقه ومحاولتها السير بمسارات أخرى (آستانا وسوتشي) بالتنسيق مع تركيا وإيران .

وبعد مرور (7) سنوات على الأزمة السورية أصبح واقع الدولة السورية على النحو الآتي:

- فقدان الدولة السيطرة على مساحات من أراضي الدولة .
- أصبح أكثر من نصف سكان سوريا - (12) مليون سورياً، إما نازحين في الداخل (7.6) مليوناً، أو لاجئين في الخارج (4) ملايين.

- ارتفاع حجم الضحايا، فبحسب التقارير الدولية وصل العدد إلى (2.3) مليوناً بين قتيل وجريح ومفقود .
- تدمير الاقتصاد السوري وتدمير البنية التحتية، فبحسب التقارير الدولية قُدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري بـ (259) مليار دولاراً، وقُدرت خسائر البنية التحتية بـ (75) مليار دولاراً، وهناك (18) مليون سورياً يعيشون تحت خط الفقر، وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (60%)، وارتفعت نسبة البطالة ما بين (55%-70%)، كما ارتفعت نسبة التضخم إلى (120%)، وهذا يفسر ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتراجعت الاحتياطات من العملة الصعبة من (20) مليار دولاراً قبل الأزمة

إلى (700) مليون دولاراً، مما أدى إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية، وارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة والمديونية الخارجية بسبب زيادة النفقات العسكرية، وانخفاض عائدات النفط والضرائب والجمارك، وهناك (20%) من النشاط الاقتصادي غير المشروع، مثل تجارة الأسلحة، وتجارة المخدرات، والتهرب، وتجارة العملة في السوق السوداء، وغسيل الأموال، والاتجار بالبشر، والسرقة والنهب.

- قُدرت كلفة إعادة إعمار سوريا بحوالي (400) مليار دولار.
- أصبحت سوريا مركزاً للإرهاب العالمي.
- أصبحت سوريا مركزاً للصراعات، والتدخل الإقليمي والدولي، والحرب بالوكالة.
- الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع السوري (طائفي، عرقي، مذهبي، ديني).
- تصدر سوريا مؤشر الدولة الفاشلة وفقاً لتقارير مؤسسة صندوق السلام .

سيناريوهات حل الأزمة السورية

على ضوء تطورات الأزمة السورية منذ العام (2011)، وتحولها إلى أزمة إقليمية ودولية، فإنه لم يعد حل هذه الأزمة شأنًا سورياً أو عربياً، وإنما أصبح شأنًا دولياً، وهناك صعوبة في إيجاد حل للأزمة السورية (Pollack & Walter, 2016) ويتطلب حل هذه الأزمة تفاهم أمريكي- روسي، وعليه يبقى سيناريو (اللاحل) واستمرار الصراع هو المرجح لغاية الآن (2018). (الحاج علي،) آليات مقترحة لإعادة بناء الدولة السورية

لم تتجح المشاريع الأمريكية لإعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط (العراق أفغانستان)؛ لأن الهدف الأمريكي من عملية إعادة البناء لم يكن تشكيل دولة حقيقية قادرة على إدارة شؤونها الداخلية بكفاءة أو تحسين ظروفها السياسية والاقتصادية، وإنما كان الهدف منها هو خلق دولة ضعيفة تابعة تحافظ على المصالح الأمريكية فقط، وانطلاقاً من ذلك فإنه يجب أن تراعي أية مشاريع جديدة لإعادة البناء في الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً ما يلي (رشدي، 2017):

- إن مفهوم بناء الأمة أكثر أهمية من بناء الدولة؛ لأنه يتطلب إحداث اندماج سياسي واجتماعي وثقافي وثني كون دول منطقة الشرق الأوسط تعاني من أزمة هوية قومية.
 - إن مفهوم إعادة البناء وفقاً للرؤية الأمريكية الذي يقوم على ثلاثة أركان رئيسية، سياسية، واقتصادية، وأمنية لا يناسب دول الشرق الأوسط؛ لأنه يغفل عوامل أخرى مهمة، وهي العامل الاجتماعي والعامل الثقافي.
 - يجب فهم ديناميات الصراع داخل منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لحلحلة قبل الحديث عن بناء الدول.
 - تبقى العوامل الداخلية هي العوامل الأهم في عملية إعادة البناء رغم أهمية العوامل الإقليمية والدولية.
- إن سوريا التي كانت جزءاً من المستعمرات الفرنسية، وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على استقلالها عن فرنسا، إلا أن النظام السياسي الذي ساد سوريا قد فشل في أن يشكل إطاراً شاملاً لجميع مكونات المجتمع، كما فشل في بناء دولة مؤسسات ودولة مواطنة تعيد تعريف الناس تعريفاً سياسياً بوصفهم مواطنين و ليس لانتمائهم الفرعية ، وبدلاً من ذلك قام على أساس طائفي، وحكم البلاد بالحديد والنار (العنبر، 2013)، وبالتالي فإن سوريا بحاجة إلى بناء دولة وأمة معاً.
- تواجه محاولات إعادة بناء الدولة السورية العديد من التحديات والإشكاليات، التي يمكن تلخيص أبرزها بما يلي: ساندمارك؛ والعسكري، (2013)

1. التدمير الكامل للبنية التحتية، فقد أسفرت الحرب في سوريا عن حالة تدمير شبه تام لبنيتها التحتية، وزادت بشكل أكبر بعد التدخل الروسي في الصراع السوري بشكل مباشر منذ العام (2015).
2. التكلفة الضخمة لإعادة الإعمار، ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن عملية إعادة إعمار سوريا تحتاج ما يزيد عن (200) مليار دولاراً.
3. عدم نجاح الجهود السياسية (مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة ، ومفاوضات آستانة التي ترعاها روسيا وتركيا وإيران) لحل الأزمة لغاية الآن (2018) بسبب عدم تفاهم أمريكي - روسي حول مستقبل الحل في سوريا .
4. غياب النماذج والخبرات التاريخية، فلم تشهد المنطقة العربية نموذجاً واحداً ناجحاً يمكن أن يُحتذى به فيما يخص تجارب وعمليات إعادة البناء، مع الإشارة الى فشل تجربة إعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) .
5. تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، وانتشار السلاح بين المواطنين.
6. تعقيدات قضايا النازحين واللاجئين.

7. ضعف المؤسسة العسكرية والأمنية القادرة على تأمين وحماية عمليات إعادة البناء والإعمار.
8. الاحتقان الطائفي والمذهبي، والانقسامات داخل المجتمع .
9. كثرة التنظيمات وفصائل المعارضة السورية، وعدم وجود هيئة تنسيقية سياسية أو عسكرية تعبر عن جميع فصائل المعارضة السورية.

10. تداخل وتشابك المصالح الدولية والإقليمية في سوريا، خاصةً بعد التدخل العسكري الروسي فيها في العام (2015). وقد فشلت الأنظمة السياسية السورية التي توالى على الحكم في سوريا منذ الاستقلال في إيجاد هوية وطنية جامعة؛ بسبب التركيبة المعقدة للمجتمع السوري، وتعرّزت الانتماءات الفرعية خاصةً في عهد حكم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، واستمرت مع عهد حكم الرئيس بشار الأسد، وركز الرئيس حافظ الأسد على بناء شبكة من الولاءات بالتركيز على الاستقطاب الطائفي والعائلي، إذ سيطرت الطائفة العلوية على كل مفاصل الدولة السورية العسكرية والأمنية والحزبية والمدنية والاقتصادية(الظاهر، 2013)، وبنظرة سريعة على الواقع الاجتماعي في سوريا يتبين ما يلي ((Harling, 2013) سببت الأزمة السورية وما نتج عنها من حرب أهلية شروخاً عميقة بين جميع مكونات الشعب السوري.

1. التركيز الدولي على حفظ حق الأقليات في التمثيل العادل والمتوازن.

تم طرح العديد من نماذج الحكم المقترحة لسوريا المستقبل بعد انتهاء الأزمة تمثلت: بالفيدرالية الطائفية والقومية، المركزية، اللامركزية، ونظام ديمقراطي، فالفيدرالية التي يطالب بها الأكراد السوريون لا تناسب سوريا كونها نظام حكم يجب أن يشمل كل الدولة، ولا يمكن تطبيقه في منطقة جغرافية واحدة، مع الإشارة الى فشل نظام الحكم الهجين الذي تم اعتماده في العراق، فيدرالية في المناطق الكردية وحكم مركزي في باقي المناطق، علماً بأن طموحات أكراد سوريا بإقليم حكم ذاتي يرتبط بعلاقة فيدرالية مع الحكومة المركزية سيواجه معارضة الدول الإقليمية والدولية، إضافة الى عوامل تخص الحالة الكردية ذاتها من المساحة الجغرافية الضيقة وامتدادها على طول الشريط الحدودي مع تركيا على شكل ثلاث مناطق منفصلة يخرقها مناطق ذات أغلبية عربية. كما أن هناك صعوبة في تقسيم سوريا الى أقاليم لامركزية على أسس قومية وطائفية، بسبب التداخلات السكانية في غالبية المحافظات السورية(مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017)

وبالنظر الى طبيعة المجتمع السوري ومكوناته الاثنية والدينية والطائفية، وتعمق الشرخ وعدم الثقة بين هذه المكونات نتيجة سياسات النظام السوري الطائفية، والحرب الأهلية جراء الأزمة، تقترح الدراسة إقامة نظام حكم ديمقراطي لامركزي من الناحية الإدارية، لامركزية تقوم على أساس جغرافي وليس قومي أو طائفي، من خلال اعتماد النمط التوافقي(الديمقراطية التوافقية) لإعادة بناء سوريا، وتقوم الديمقراطية التوافقية على ركيزتين أساسيتين، هما ما تفرزه الانتخابات ونسب الاصوات التي تحصل عليها القوى والاحزاب السياسية، واعتمادها على التوافقات التي يتم من خلالها تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب في مؤسسات النظام السياسي (العنبر، 2014)، كما تقوم على أساس إدارة النزاعات من خلال التعاون بين مختلف المكونات العرقية والدينية والطائفية في المجتمعات المتعددة بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، ويتحقق ذلك عندما تتوصل الأطراف الداخلية والخارجية إلى حلول وسط للقضايا الخلافية تحقق مصالح كل الأطراف، وبذلك فإن الديمقراطية التوافقية تحاول ان تتجاوز إشكاليات سيطرة الأغلبية في النظام الديمقراطي التي غالباً ما تكون أغلبية عرقية او دينية او طائفية في المجتمعات التعددية.(ليبهارت،2006)

- وتتضمن الديمقراطية التوافقية العناصر التالية: (ليبهارت،2006)
- تشكيل حكومة ائتلافية أو تحالف تشمل حزب الأغلبية وغيره.
 - مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات.
 - حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة.
 - الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

ويمكن أن تتحقق الديمقراطية التوافقية لأن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمعات المتعددة تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، ومن شأن السلوك الجماعي النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي. (المنوفى، 1985)

ومن المعلوم أن أدبيات إعادة بناء الدولة تركز على وجود عدة مراحل متتابعة لعملية بناء الدولة تستهدف التوصل الى توافقات سياسية ومجتمعية لتحقيق تقاسم السلطة بين مختلف الأطراف، وهو ما يعبر عنه باقتراب الدولة في المجتمع State in Society Approach)) (ساندمارك؛ والعسكري،2013)، وانطلاقاً من مراحل إعادة بناء الدولة، التي ذكرتها الدراسة سابقاً، فإن هذا المبحث

سيطبق تلك المراحل على الواقع السوري للخروج بمجموعة من الآليات المقترحة لإعادة بناء الدولة السورية بعد انتهاء الأزمة على النحو التالي:

● إنهاء الصراع ووقف إطلاق النار رسمياً، وتحقيق المصالحة الوطنية، ويتم ذلك من خلال توقيع اتفاق بين أطراف النزاع برعاية الأمم المتحدة، على ان يكون اتفاق جنيف (1) لعام (2012) والقرارات الدولية، خاصة القرار (2254) إطاراً عاماً للحل (رشدي، 2017).

● تنفيذ الاتفاق وإزالة آثار النزاع، مثل تسليم السلاح، وإعادة المناطق التي تمت السيطرة عليها من بعض الأطراف، وعودة اللاجئين والنازحين، وإزالة الألغام، ومحاسبة مرتكبي الجرائم. (رشدي، 2017) تطبيق التسوية السياسية، ويتم فيها الاتفاق على وضع دستور جديد يتضمن الاتفاق على شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي (رشدي، 2017).

● بناء المؤسسات لتكون قادرة على حفظ وإرساء الأمن (Bar- Tall, 2000)، وذلك من خلال بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وضمان القيام بوظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء، وإقرار قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم. (Harling, 2012).

● إعادة هيكلة العلاقات المدنية- العسكرية (Montville, 1993)، بالتوازي مع مسارات الانتقال السياسي، ويتم ذلك من خلال جمع السلاح من المواطنين ونزع سلاح الفصائل الراغبة في الانخراط في العملية السياسية، ودمج الميليشيات المسلحة في المؤسسة العسكرية كأفراد وليس كمجموعات فرعية داخل الجيش، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الضوابط القانونية والمؤسسية لضمان الحياد السياسي للمنتسبين للمؤسسة العسكرية، ومن تلك الضوابط: (Huffington, 2012)

1. وضع إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم سيطرة المؤسسات السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية.
2. مراجعة مستوى الإنفاق العسكري، وحجم الجيش، ومستوى تسليحه، وإعادة صياغة العقيدة العسكرية.
3. إعادة صياغة سلسلة الأوامر والقيادة لضمان إدارة المؤسسات المنتخبة للمؤسسة العسكرية التي يتركز دورها في أداء وظيفتي الأمن والدفاع.

● نشر ثقافة السلام وقيمه المتمثلة بالحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتعايش، ونبذ ثقافة العنف والصراع. (Mesquita, & Downs, 2006)

- ضمان حقوق الأقليات.
- ترسيخ مفهوم المواطنة القانونية، من خلال بلورة هوية وطنية جامعة قادرة على استيعاب جميع الولاءات الفرعية.
- ترسيخ قيم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية والتعددية الحزبية.
- الالتزام بالتعددية السياسية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- مأسسة عمل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- ترسيخ الحريات والحقوق والمساواة، وخاصة حقوق المرأة.
- تجسيد سيادة القانون على الجميع، والعدالة الاجتماعية.
- تكريس ثقافة التسامح والعيش المشترك.
- إعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة.
- العمل على إخراج المقاتلين الأجانب من سوريا.
- إعادة الإعمار، وتقترح الدراسة، عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار سوريا، توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية تؤمن ما تحتاجه سوريا من واردات من الخارج لإنجاز عملية إعادة البناء (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2016).

إن ما تتطلبه عملية إعادة بناء سوريا على النحو الصحيح هو قناعة كافة أطراف الأزمة السورية بعدم قدرة أيٍّ منهم على حسم الصراع لصالحه، وهو ما يدفع للتوافق على تسوية الصراع وإعادة بناء الدولة من خلال معادلات تقاسم السلطة والثروة التي تحقق مكاسب نسبية لمختلف أطراف الأزمة، وهو ما يجعل السياقات السياسية مهياً لإعادة الإعمار في إطار المراحل الانتقالية عقب تسوية الأزمة (Harling, 2012)، كما أن بدء عمليات إعادة الإعمار يتوقف على خلق مصالح لمختلف الأطراف السياسية والمجتمعية في إعادة الإعمار وتسوية الأزمة بصورة نهائية، وهو ما يرتبط بمواجهة اقتصاديات الصراعات الداخلية، وتفكيك شبكات المصالح المنتقعة من استمرار الصراعات الداخلية، مثل شبكات الجريمة المنظمة، وعصابات التهريب العابر للحدود، والتنصدي للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، التي تتضمن الإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والآثار والبتروال المهرب، التي تخلق مصالح

للقوى المجتمعية في استمرار الأزمة، مما يدفعها لعرقلة التسوية والتصدي لعمليات إعادة الإعمار التي تهدد استمرار المكاسب الاقتصادية (Middle East Report, 2012). ولا يمكن البدء في إعادة الإعمار قبل استعادة احتكار القوة من قبل الدولة؛ إذ أن فوضى انتشار السلاح قد تؤدي لتجدد الصراعات المسلّحة وتبديد الموارد التي تم تخصيصها لإعادة الإعمار. وأخيراً فإن عملية إعادة الإعمار تتطلب تحقيق التوافق بين القوى الإقليمية والدولية على أهمية إعادة الإعمار، وتمويل عمليات إعادة الإعمار والمشاركة بها، (Fitzgerald, 2012).

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التأطير النظري لمفهوم بناء وإعادة بناء الدولة وتطبيق ذلك على الحالة السورية واقتراح مجموعة من الآليات العملية التي من شأنها إعادة بناء الدولة السورية على أسس سليمة تصلح كنموذج للدول العربية التي تعاني من نفس المشكلة.

وأجابت الدراسة على أسئلتها، وأثبتت صحة فرضيتها المركزية القائلة بأن هناك علاقة ارتباطية بين أسباب انهيار الدولة وبين الاستراتيجيات التي تتخذ لإعادة بناء الدولة وحل الأزمة السورية، حيث تبين أن تلك العلاقة الارتباطية موجبة، وبالنظر الى طبيعة المجتمع السوري ومكوناته الأثنية والدينية والطائفية، وتعمق الشرخ وعدم الثقة بين هذه المكونات نتيجة سياسات النظام السوري الطائفية، والحرب الأهلية جراء الأزمة، والتدخلات الإقليمية والدولية بالأزمة، اقترحت الدراسة اعتماد النمط التوافقي (الديمقراطية التوافقية) لإعادة بناء الدولة السورية.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- طبيعة النظام السياسي السوري الطائفية والاستبداد السياسي وتعاضم دور الأجهزة الأمنية، والقضاء على مؤسسات المجتمع المدني، وغياب الحريات والتعددية السياسية والحزبية والمشاركة السياسية والحريات، وتهميش وإقصاء الغالبية السنية وانتشار الفقر والبطالة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وانتشار الفساد السياسي والمالي والاداري، والاعتداء على كرامات الناس، كلها عوامل لعبت دوراً رئيسياً في اندلاع أحداث الربيع العربي في سوريا عام 2011.
- إدارة الأزمة من قبل النظام السوري على أسس طائفية ومذهبية، من خلال الاستعانة بإيران والفصائل الشيعية اللبنانية والعراقية والأفغانية، أسهمت بتدمير النسيج الاجتماعي الداخلي.
- الأزمة السورية مركبة ومعقدة وممتدة تداخلت فيها العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وقد لعبت الأهمية الجيوسياسية لسوريا دوراً في تحول الأزمة من داخلية الى أزمة إقليمية ودولية، كما أسهم الصراع الدولي (الأمريكي والروسي) والاقليمي (التركي والإيراني والسعودي) في تعميق الأزمة واستمرارها .
- غياب أي تفاهم أمريكي - روسي لغاية الآن (2018) حول مستقبل سوريا أسهم في عدم التوصل الى حل سياسي للأزمة السورية، مما يرجح سيناريو استمرار الأزمة (اللاحل) في المدى القصير .
- على ضوء حجم الدمار الكبير الذي لحق في البنية التحتية تحتاج سوريا إلى إعادة إعمار بدعم دولي وإقليمي، التي تشير التقديرات الأولية لها بحوالي (400) مليار دولار .
- تحتاج سوريا الى إعادة بناء الدولة السورية كدولة ونظام سياسي على أسس جديدة، نظام ديمقراطي لامركزي من الناحية الإدارية، وفقاً للنمط التوافقي (الديمقراطية التوافقية) لتمثيل كل مكونات المجتمع السوري الأثنية والعرقية والطائفية، وفقاً لآليات دستورية جديدة، وهيكله المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة، وتغيير منظومة القيم، على أن تنطلق من داخل سوريا وليس فرضها من الخارج .
- وأوصت الدراسة بما يلي :
- دعم جهود الحل السياسي للأزمة، برعاية الأمم المتحدة، ويتوافق دولي وإقليمي، على أن يكون اتفاق (جنيف 1/ لعام 2012) والقرارات الدولية خاصة القرار (2254)، كإطار عام لحل الأزمة .
- دعم جهود إعادة بناء الدولة السورية على أسس جديدة ، تراعي الخصوصية الداخلية السورية الثقافية والاجتماعية، وتراعي مصالح جميع مكونات المجتمع السوري الأثنية والدينية والطائفية، من خلال اعتماد النمط التوافقي (الديمقراطية التوافقية) لإعادة بناء الدولة السورية.
- وكذلك توصي الدراسة بدعم عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار سوريا، مع إشراف دولي على عمليات الإعمار لضمان الشفافية.

المصادر والمراجع

- أبو القاسم، م، (2017)، مسارات التفاوض وإشكاليات التسوية في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مج52، ع(208)، القاهرة، ص154
- الأقداحي، ه، (2009)، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص265.
- الموند، ج و باويل، ج ، (1997)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ط(5)، (ترجمة: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ص35-ص50.
- برو، ف (1998)، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد عرب)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص85.
- بشارة، ع، (2013)، سوريا: درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص31.
- تركمانى، ع (2016) ، نشأة الدولة السورية الحديثة وتحولاتها ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة ، قطر ، ص3-ص4
- التقرير الأوروبي حول التنمية لعام (2009): التغلب على الهشاشة في إفريقيا، واشنطن: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، والمعهد الجامعي الأوروبي، وسان دومينيك وديفيس ولى، ص90.
- الجزيرة. نت، (2015)، اجتماع فيينا: حكومة انتقالية بسوريا تتبعها انتخابات، www.aljazeera.net
- الحاج، ع (2017)، ندوة حول سيناريو الحل في سوريا /موسكو ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة ، قطر .
- الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة، (2011)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص33.
- الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة، مرجع سابق، ص46.
- الخرجي، ث، (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة فى استراتيجية إدارة السلطة، ط(1)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص134.
- رشدى، د، (2017)، النظريات الفاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، ع(208)، نيسان 2017، القاهرة، ص13، وانظر أيضاً: Diamond, Larry, (2004), What went wrong in
- رويتج، ر و كابلان، س، (2014)، كيف تحولت سوريا من دولة مارقة إلى دولة فاشلة، (ترجمة: حازم نهار)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- ساندمارك، أ والعسكري، ح، (2013)، إعادة بناء سوريا، مؤسسة إكركتف إنتلجنس ريفيو الإخبارية www.larouche.com
- شنا، ج، (2010)، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمارك، ص8.
- صغور، ع ، (2008)، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص15-16 .
- الظاهر، ج، (2013)، الطائفية ونظام الأسد في سوريا، مجلة الثورة الدائمة، ع(3)، وانظر: الشرجي، إباد، (2013)، الثورة السورية والصراع السننى العلوي، www.orient-news.com
- عارف، ن، (2002)، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفى، النظرية، المنهج، ط(1)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص264-ص267.
- عبد الرضا، أ (2015)، الدولة الفاشلة: دراسة لحال الدول العربية الحديثة، ط(1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عساف، ع ، (1987)، مقدمة إلى علم السياسة، ط(2)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص278.
- العنبر، إ، (2014)، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في العراق بعد 2003، مجلة الكوفة، ص198
- عوني، م، (2017)، إعادة إنتاج الفشل، لماذا تديم مشاريع إعادة البناء سراب الدولة في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان 2017، القاهرة، ص3
- فرحات، م، (2013)، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص118-ص120
- فرحات، م، (2015)، الاحتلال وإعادة البناء: دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق، ط(1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكوياما، ف، (2007)، بناء الدولة ، النظام العالمى ومشكلة الحكم والادارة فى القرن الحادي والعشرين ، ط1 ، (ترجمة مجاب الامام) ، الرياض ،السعودية ،مكتبة العبيكان للنشر ، ص20.
- القصيبي، ع ، (2006)، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، ط(2)، القاهرة: جامعة القاهرة، ص63.
- ليبهارت، آ، (2006)، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، (ترجمة: حسن زينة)، بيروت و بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ص12 .
- مجيد، ح ، (2010)، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص84.

- محمد، و، (2014)، مأسسة السلطة وبناء الدولة: دراسة حالة العراق، ط(1)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص8
 المرزوق، خ، (2011)، أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية، جريدة الأنباء الكويتية، الكويت، ع(12799)، 31/يناير/2011،
 ص5.
- مرعب، خ، (2010)، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، ط(1)، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع..
 المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، (2016)، إشكاليات إعادة إعمار الدول المنهارة في الشرق الأوسط، القاهرة.
 مركز المعلومات القومي، (2000)، دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية، دمشق: مركز المعلومات القومي، ص123
 مركز حرمون للدراسات المعاصرة(2017)، ندوة بعنوان "شكل الإدارة الضرورية في سوريا ما بعد الثورة"، 4/11/2017، غازي عنتاب، تركيا .
 المشاقبة، أ، (2015)، الوجدان في المفاهيم والمصطلحات السياسية، عمان: المؤلف، ص81.
 المنوفي، ك، (1985)، نظريات النظم السياسية، الكويت: وكالة المطبوعات، ص218
 الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة في جنيف، www.unog.ch .أنظر: المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام (2015)، مؤتمر
 جنيف من أجل سوريا ، www.syriaside.com
 النجار، ش ، (2008)، محاضرات النظم السياسية المقارنة، الجزائر: جامعة سعيدة، ص6.
 هنتغتون، ص، (2005) ، من نحن : التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، ترجمة حسام خضور ، دار الرأي للنشر ، دمشق ، سوريا ،
 ص121
 وحدة البحث والتقصي، (2015)، مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام،
 www.syriaside.com
 وحدة البحث والتقصي، (2016)، مؤتمر جنيف الثالث من أجل سوريا، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام،
 www.syriaside.com
 وهبان، أ، (2010)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، ط(1)، القاهرة: دار فاروس العلمية، ص14-ص19 وانظر: بومدين، ط،
 (2011)، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص25-ص26.
 يحيى ، ع (2016) ،ورقة عمل حول المفاوضات والمرحلة الإنتقالية في سوريا ، مقدمة لورشة عمل ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،
 الدوحة، قطر .
- Barnett, Micheal & Zarcher, Chritoph, (2008), The Peacebuilder Contract: How External state-building Reinforce weak
 statehood, Roland Paris and Timothy, pp. 25-35
- Bar-Tel, D, (2000), From Intractable conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis, Political Psychology,
 Vol.21, P362
- Bogdanely, A, (2005), State- building Nation Building and Constitutional Political in Post Conflict Situations:
 Conceptual clarification and an appraisal of Different Approaches, Max Planck Year book of Nation law, Vol.19,
 P.586
- Development Institute Overseas, (2009) State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to
 understand the links between peace-building and state building, p.2.
- Fitzgerald, M, (2012), The Syrian Rebels: Libyan Weapon, Foreign Policy
- Hameiri, S,(2010) Regulating Statehood: State Building and the Transformation of the Global Order ,UK: Palgrave
 Macmillan, pp.13 -15
- Harling, P, (2012), Tentative Jihad: Syria's Fundamentalist Opposition, International Crisis Group, Middle East Report,
 Vol.131, P.26.
- Harling, P, (2013), Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle. International Crisis Group Middle East Report, No.136,
 P.22.
- Huffington P, (2012), Syrian Rebels Create New Unified Military Command, www.huffingtonpost.com.
- Huntington, S, (1991), The Third Wave Democratization in the late
- Immergut, M, (1998),The Theoretical Core of the New Institutionalism, Politics & Society, Vol.26, No.01, p.18.
- Khalaf, R, (2015),Governance without Government in Syria: Civil Society and State Building during Conflict,
 Washington: Syrian Center for Political and Strategic Studies.
- Mesquita, B & Downs, G, (2006), Invention and Democracy, International Organization, No.60, pp.630-632
- Middle East Report, (2012), Syria's Mutating Conflict: International Crisis Group, No.128.

- Montville, J, (1993), *The Healing Function in Political Conflict Resolution*, Manchester: Manchester University Press, pp.117-122.
- Newton, K & Van Deth, J, (2005), *Foundations of Comparative politics: Democracies of the modern world*, Cambridge: Cambridge University press, p.p.12-13.
- Pollack, K & Walter, B,(2016), *Security and Public Order* ,Atlantic Council , Washington ,www.atlanticcouncil.org
- Rashid, J, (2010), *Identifying Causes of State failure: The Case of Somalia*, Germany: Universität Konstanz.
- Rotberg, R, (2016), *Failed States in A world Of Terror*, Heinonline: Harvared law school library.
- Tashjian, Y, (2012), *The Syrian Crises: From Uprising to a Regional International Struggle*, Strategic Outlook, Adeqatio, Intellectus et Rei, www.strategicoutlook.org
- Tilly, C, (1985), *War Making and State Making as Organized Crime*, Cambridge: Cambridge University Press, pp.169-191.
- Twentieth century,Oklahoma: university of Oklahoma press, pp.9-16

Rebuilding State: Syria as a Model (2011- 2018)

*Aref Bani Hamad **

ABSTRACT

The study focuses on the theoretical framing of the rebuilding- state, and it applies this to the Syrian situation. The study also presents the scenarios and the future of the Syrian crisis. The study suggests a set of practical mechanisms that would rebuild the Syrian state on sound grounds which serve as a model for other Arab countries that suffer from the same problem. For this purpose, the study employs an analytical descriptive approach and ecosystem approach. The study proves its central hypothesis that there is a correlation between the collapse of the state and between the strategies to be taken to rebuild the state. The study concludes that in light of the complexities of the crisis and its internal entanglement, and its transformation from an internal Syrian crisis to a regional and international crisis, the likely scenario is the continuation of the crisis in the short term until the Russian and American sides reach an understanding about Syria's future. Due to the nature of the Syrian society and its ethnic, religious and sectarian components, and due to the distrust between these components as a result of the Syrian regime's sectarian policies and the current crisis, the study proposes to adopt a harmonic model of rebuilding Syria to represent all components of Syrian ethnic groups, it includes new constitutional mechanisms, restructuring existing institutions, building new institutions, and changing the value system.

Keywords: State; building state; rebuilding state; Syrian state; Syrian crisis.

* Al-Jubeha, Amman, Jordan. Received on 15/8/2018 and Accepted for Publication on 5/11/2018.